

"الهيئة المستقلة" تطالب بتنفيذ قرار محكمة الصلح الإفراج عن مواطنين من طولكرم

رام الله - المركز الفلسطيني للإعلام

طالبت هيئة حقوقية، اليوم الأحد، النيابة العامة بالتدخل للإفراج عن معتقلين سياسيين يرفض جهاز الأمن الوقائي الإفراج عنهما؛ رغم صدور قرار بذلك من محكمة الصلح في طولكرم.

ودعت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، في بيان لها تلقي "المركز الفلسطيني للإعلام" نسخةً منه، النيابة إلى التدخل الفوري للإفراج عن المهندسين محمد فتح الله صعيدي المحتجز منذ تاريخ 2015/12/11، وعلاء سميح الأعرج المحتجز منذ تاريخ 2016/12/1، وهما من مدينة طولكرم؛ تنفيذاً لقرار محكمة الصلح في طولكرم الصادر بتاريخ 2016/3/17 القاضي بالإفراج عنهما بالكفالة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي يمتنع عن تنفيذ قرار المحكمة، ويستمر في احتجازهما على "ذمة رئيس الجهاز".

وأضافت الهيئة "فور صدور قرار المحكمة أعلن المواطنان إضرابهما عن الطعام؛ احتجاجاً على عدم تنفيذ جهاز الأمن الوقائي قرار المحكمة القاضي بالإفراج عنهما"، مشيرة إلى أنه خلال الزيارة الدورية لممثل الهيئة للمواطنين بتاريخ 23 آذار الجاري تبين أنهما علقا الإضراب عن الطعام بناءً على وعودات بالإفراج عنهما، غير أنهما عادا واستأنفا الإضراب نتيجة لعدم التزام الجهاز بهذه الوعودات.

وأشارت إلى أنها خاطبت بصورة مستعجلة النيابة العامة بتاريخ 22 آذار الجاري، مطالبة بتدخلها بصفتها صاحبة الاختصاص الأصيل في تنفيذ قرارات المحاكم، وضرورة تأمين الإفراج الفوري عن المواطنين المذكورين، لافتة إلى أنها "لم تتلقَ أي ردٍّ على ذلك، واستمر جهاز الأمن الوقائي باحتجازهما حتى تاريخه".

ورأت الهيئة أن استمرار جهاز الأمن الوقائي باحتجاز المواطنين المذكورين رغم صدور قرار المحكمة بالإفراج عنهما هو إجراء مخالف للتشريعات الوطنية التي تعدّ عدم تنفيذ قرارات المحكمة جريمة يعاقب عليها القانون، مشددة على أن استمرار احتجازهما وعدم الإفراج عنهما يُعد مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني وللمواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

وطالبت الهيئة النيابة العامة بالتدخل والطلب من جهاز الأمن الوقائي بضرورة الإفراج الفوري عن المواطنين

صعيدي والأعرج؛ تنفيذاً لقرار المحكمة.

كما طالبت الجهات المعنية بضرورة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الفلسطينية التي وثقتها الهيئة في فترات سابقة ولم يتم الالتزام بتنفيذها رغم المطالبات المتكررة بذلك، مؤكدة أنه منذ بداية العام 2016 تلقت 10 شكاوى حول عدم تنفيذ أو المماثلة أو التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم، إضافة إلى عدم تنفيذ 15 قراراً صدرت في فترات سابقة لم يتم تنفيذها حتى تاريخه.

<https://www.palinfo.com/news/2016/3/27/%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%8A%D8%B9%D8%B7%D9%84-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%B7%D9%88%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%85>

"الهيئة المستقلة" تطالب بتنفيذ قرار محكمة الصلح الإفراج عن مواطنين من طولكرم

2016-03-28

رام الله . «الأيام»: طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان «ديوان المظالم»، أمس، النيابة العامة، بالتدخل

الفوري للإفراج عن المهندسين محمد فتح الله عبد الرحيم صعيدي، المحتجز منذ الحادي عشر من كانون

الأول الماضي، وعلاء سميح مصطفى الأعرج المحتجز منذ الثاني عشر من كانون الثاني الماضي، وهما

من طولكرم، وذلك تنفيذاً لقرار محكمة الصلح في طولكرم، الصادر في السابع عشر من الشهر الحالي،

والقاضي بالإفراج عنهما بالكفالة.

وقالت الهيئة المستقلة «إن جهاز الأمن الوقائي، يمتنع عن تنفيذ قرار المحكمة، ويستمر في احتجاز صعيدي

والأعرج على ذمة رئيس الجهاز»، موضحة أنه فور صدور قرار المحكمة، أعلن المواطنان إضرابهما عن

الطعام احتجاجاً على عدم تنفيذ جهاز الأمن الوقائي قرار المحكمة بالإفراج عنهما .

ولفتت إلى أنه خلال الزيارة الدورية لممثل الهيئة للمواطنين، تبين أنهما علقا الإضراب عن الطعام بناءً على

وعدو بالإفراج عنهما، غير أنهما عادا واستأنفا الإضراب، نتيجة لعدم التزام الجهاز بهذه الوعد .

وأشارت إلى قيامها بمخاطبة النيابة العامة بصورة مستعجلة، مطالبة إياها بالتدخل، بصفتها صاحبة

الاختصاص الأصيل في تنفيذ قرارات المحاكم، وضرورة تأمين الإفراج الفوري عن المواطنين، إلا أنها لم

تتلقَ أي ردٍ على ذلك، واستمر جهاز الأمن الوقائي باحتجازهما .

وأضافت: إن استمرار جهاز الأمن الوقائي باحتجاز المواطنين المذكورين، رغم صدور قرار المحكمة بالإفراج

عنهما، هو إجراء مخالف للتشريعات الوطنية، التي تعتبر عدم تنفيذ قرارات المحكمة جريمة يعاقب عليها

القانون، كما أن استمرار احتجازهما وعدم الإفراج عنهما يُعد مخالفة للقانون الأساسي، والمواثيق الدولية التي

انضمت إليها دولة فلسطين، خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

وطالبت الجهات المعنية بضرورة تنفيذ القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم، التي وثقتها الهيئة خلال

فترات سابقة ولم يتم الالتزام بتنفيذها رغم المطالبات المتكررة بذلك، مبينة أنه منذ بداية العام الحالي، تلقت

10 شكاوى حول عدم تنفيذ، أو المماطلة، أو التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم، إضافة إلى عدم تنفيذ 15

قراراً صدرت خلال فترات سابقة، ولم يتم تنفيذها حتى الآن.

– See more at: http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10ba4589y280642953Y10ba4589#sthash.1vXFEVZL.dpuf

الهيئة المستقلة تطالب بتنفيذ قرار المحكمة بالإفراج عن مواطنين من طولكرم

58 0 Google +0 0

الأحد | 2016-03-27 - 03:24 مساءً



رام الله - وطن للأنباء: طالبت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" النيابة العامة بالتدخل الفوري للإفراج عن مهندسين محتجزين لدى جهاز الأمن الوقائي.

وفيما يلي نص البيان الصادر عن الهيئة ووصل وطن للأنباء، نسخة عنه:

تطالب الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" النيابة العامة بالتدخل الفوري للإفراج عن المهندسين محمد فتح الله عبد الرحيم صعيدي المحتجز منذ تاريخ 2015/12/11، وعلاء سميح مصطفى الأعرج المحتجز منذ تاريخ 2016/12/1، وهما من مدينة طولكرم. وذلك تنفيذاً لقرار محكمة الصلح في طولكرم الصادر بتاريخ 2016/3/17 القاضي بالإفراج عنهما بالكفالة، إلا أن جهاز الأمن الوقائي يمتنع عن تنفيذ قرار المحكمة ويستمر في احتجازهما على ذمة رئيس الجهاز .

وفور صدور قرار المحكمة أعلن المواطنان إضرابهما عن الطعام احتجاجاً على عدم تنفيذ جهاز الأمن الوقائي قرار المحكمة القاضي بالإفراج عنهما. وخلال الزيارة الدورية لممثل الهيئة للمواطنين بتاريخ 23 آذار الجاري تبين أنهما علقا الاضراب عن الطعام بناءً على وعودات بالإفراج عنهما، غير أنهما عادا واستأنفا الاضراب نتيجة لعدم التزام الجهاز بهذه الوعودات.

واستمراراً لمتابعة الهيئة لهذه القضية، فقد خاطبت وبصورة مستعجلة النيابة العامة بتاريخ 22 آذار الجاري مطالبة تدخل النيابة العامة بصفتها صاحبة الاختصاص الأصيل في تنفيذ قرارات المحاكم، وضرورة تأمين الإفراج الفوري عن المواطنين المذكورين، إلا أن الهيئة لم تتلقَ أي ردٍ على ذلك، واستمر جهاز الأمن الوقائي باحتجازهما حتى تاريخه.

ترى الهيئة أن استمرار جهاز الأمن الوقائي باحتجاز المواطنين المذكورين رغم صدور قرار المحكمة بالإفراج عنهما هو إجراء مخالف للتشريعات الوطنية التي تعتبر عدم تنفيذ قرارات المحكمة جريمة يعاقب عليها القانون، كما أن استمرار احتجازهما وعدم الافراج عنهما يُعد مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني وللمواثيق الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية.

وعليه تطالب الهيئة النيابة العامة بالتدخل والطلب من جهاز الأمن الوقائي بضرورة الإفراج الفوري عن المواطنين صعيدي والأعرج تنفيذاً لقرار المحكمة. كما تطالب الهيئة الجهات المعنية بضرورة تنفيذ القرار القضائي الصادر عن المحاكم الفلسطينية التي وثقتها الهيئة في فترات سابقة ولم يتم الالتزام بتنفيذها رغم المطالبات المتكررة بذلك. فمنذ بداية العام 2016 تلقت الهيئة 10 شكاوى حول عدم تنفيذ أو المماطلة أو التأخير في تنفيذ قرارات المحاكم، إضافة إلى عدم تنفيذ 15 قراراً صدرت في فترات سابقة لم يتم تنفيذها حتى تاريخه.

انتهى

<http://www.wattan.tv/news/167922.html>

<http://www.palsawa.com/news/2016/03/27/main/63706.html>

<http://www.24fm.ps/ar/news/1459081663>